

المياه بين النزاع والمشاركة في إطار العلاقات الإقليمية والدولية لحل القضايا العالمية

د/ ثريا علي الورفلي

باحثة تعاون دولي

اللجنة الشعبية العامة (رئاسة الوزراء)

إدارة التعاون الفني - جامعة ليبيا

المخلص:

الوضع المائي أصبح حرجاً في كثير من دول العالم وبالأخص في الدول العربية التي لا تتمتع أغليبيتها بالاستقلالية في مصادر مياهها، ومن خلال استقراء آراء المختصين والباحثين والمحللين لقضايا المياه يتبين بروز اتجاهين للفكر بهذه القضايا لا ثالث لهما؛ أولهما يؤشر إلى إمكانية اندلاع حروب ونزاعات في شأن قضايا المياه، وثانيهما هو تنشيط المساعي الإقليمية والدولية في شكل اتفاقيات ومعاهدات تخدم مصالح مشتركة تتحول فيها إدارة المورد الأزرق من الإدارة على مستوى سيادة الدولة (عندما يكون مورداً مشتركاً) إلى الإدارة على مستوى التجمعات الإقليمية أو المنظمات الدولية في إطار الشرعية الدولية.

هذا الجزء من الورقة سيحاول أن يُلقي الضوء على:

1-1 إحصائيات المياه في العالم بشكل عام.

2-1 إحصائيات واقع المياه بالعالم العربي.

مقدمة:

واقع المياه

1-1 إحصائيات المياه في العالم بشكل عام

تغطي المياه حوالي 80%¹ من سطح الأرض أما حجم المياه العذبة الموجودة في الأنهار والبحيرات وباطن الأرض الصالحة للاستخدام البشري فهو 1% من الحجم الكلي للمياه. يُشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن هناك حوالي 40,000² طفل يموت يومياً بسبب نقص المياه العذبة، حيث أن 80% من أمراض مواطني العالم الثالث تُسببها المياه الملوثة،

¹ حسن يوسف غانم، المياه بين الهدر والترشيد، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:

<http://www.amyah.com>

² المرجع السابق.

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته التي ألقاها في الاحتفال باليوم العالمي للمياه 22 مارس 2005م إلى أن الماء ضرورة للحياة. إلا أن ملايين عديدة من الناس في جميع أنحاء العالم يواجهون نقصاً فيه. كما أن ملايين عديدة من الأطفال يموتون كل عام من الأمراض المنقولة عن طريق المياه، ويصيب الجفاف بشكل منتظم بعض البلدان الأفقر في العالم. إن الأمر هنا يتصل بمسألة مهمة من مسائل التنمية البشرية، والكرامة الإنسانية. فلنعتقد العزم في مناسبة هذا اليوم العالمي للمياه، على أن نفعل المزيد لتوفير مياه آمنة ونظيفة لجميع سكان العالم. ولنؤكد من جديد التزامنا بالإدارة الأفضل لموارد المياه العالمية، التي تمثل شريان الحياة اللازم لبقائنا، ولتحقيق التنمية المستدامة في القرن 21.

ووفقاً لما أشار له تقرير الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائي في أفريقيا ضمن المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرين لأفريقيا¹ يتبين أن حصّة أفريقيا من المياه لا تزيد عن 5000 م³/للفرد الواحد/في السنة مقابل 24000 م³/للفرد الواحد/في السنة في القارة الأمريكية و 9000 م³/للفرد الواحد/في السنة في أوروبا. إلا أنّ الموارد المائية في القارة غير موزعة بالتساوي. ويمثل نهر الكونغو لوحده 30 % من الموارد المائية في القارة الأفريقية في حين تستحوذ 10 أنهر أخرى من أهم الأنهر على 50 % من مجموع المياه المتدفقة. ولا تتعدى مساهمة إقليم الساحل السوداني ومنطقة الشمال أكثر من 1.2 % و 4.3 % على التوالي من مجموع مصادر المياه المتجددة.

2-1 إحصائيات واقع المياه بالعالم العربي

تُقدر كمية المياه المتجددة في الوطن العربي بحوالي 265² مليار متر مكعب في السنة وهذا أقل من حد الفقر المائي 1000 م³ للفرد في السنة ومن المتوقع أن يتناقص هذا النصيب إلى أقل من 500 م³ في معظم دول المنطقة بحلول عام 2025 وتجدر الإشارة إلى أن نصف هذه المياه تتبع من مصادر خارج المنطقة العربية وتؤدي مشاريع استثمار مياه الأنهار في منابها خارج الوطن العربي إلى تناقص الموارد المائية الواردة إليها. كما يمكن

¹ الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائي في أفريقيا، المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لأفريقيا، جوهانسبرغ،

جنوب أفريقيا، 1-3/5/2004م.

² حسن يوسف غانم، مرجع سابق.

أن تتدهور نوعية هذه المياه نتيجة لمصادر التلوث المختلفة التي تتعرض لها المياه في مصادرها في الدول الأخرى المشاركة في حوض النهر نفسه.

يستحوذ الوطن العربي من شرقه إلى غربه فقط على 1%¹ من المياه العذبة المتاحة في العالم ويبلغ متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه سنوياً عن ما لا يزيد على 1500 متر مكعب بينما المعدل العالمي لا يقل عن 7000 متر مكعب، ففي بلد مثل اليمن لا يزيد نصيب الفرد سنوياً من المياه على نصف المتوسط العربي².

وبالرغم من أن بعض الدول العربية تعتمد في مواردها المائية على الأمطار والمياه الجوفية، إلا أن واقع الإحصاءات والمؤشرات لهاذين الموردين لا يبعث على الطمأنينة حيث أشارت دراسة ترشيد استخدام المياه الجوفية في الزراعة العربية المعدة من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية³ إلى أن متوسط كمية هطول الأمطار في الوطن العربي يقدر بنحو 2282 مليار م³/السنة فإن العالم العربي يتسم بندرة موارده المائية إذ أن 67% من إجمالي المساحة تتلقى هطولاً مطرياً لا يتعدى الـ 100 ملم/السنة فقط و18% تتلقى هطولاً مطرياً بمعدل الـ 300 ملم/السنة. يتوافق ذلك مع معدلات عالية من البخر- نتح الكامن الذي يتراوح ما بين 800 - 3000 ملم/السنة.

وبالرغم من أن مساحة الوطن العربي تشكل 10%⁴ من مساحة اليابسة إلا أنها تتلقى هطولاً مطرياً لا يتعدى 2% من إجمالي أمطار اليابسة.

كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أنه ووفق التقديرات المتاحة للمنظمة فإن الحجم الكلي للمخزون المائي الجوفي في الوطن العربي (ليس تقديراً دقيقاً) يبلغ حوالي 7723 مليار متر مكعب منها 83% في الإقليم الأوسط، 12% في المغرب العربي، 4.7% في الجزيرة العربية، 3% في المشرق العربي. وفي حين أن التغذية السنوية من رشح الأمطار ومياه الأودية والأنهار تقدر بحوالي 42 مليار م³ في المتوسط والمتاح منها حوالي 35 مليار م³/السنة،

¹ المرجع السابق.

² 1500 متر مكعب نصيب الفرد سنوياً من المياه في الدول العربية، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:

<http://www.almyah.com>.

³ د. سالم اللوزي، دراسة ترشيد استخدام المياه الجوفية في الزراعة العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

⁴ المرجع السابق.

يقدر توزيع هذه الموارد بحوالي 42.8% في المغرب العربي، وحوالي 25% في الإقليم الأوسط، وحوالي 18.8% في المشرق العربي، وحوالي 13.4% في الجزيرة العربية. فاقت معدلات السحب الحالية من المياه الجوفية¹ في بعض الدول العربية معدلات التغذية السنوية حيث وصلت إلى 190% في الأردن، 130% في سلطنة عمان، 128% في ليبيا 133% في السعودية، 120% في دولة الإمارات. والجدير بالذكر أن الخزانات الضحلة تعرضت لاستنزاف أكثر من الخزانات العميقة في بعض الأقطار كما هو الحال في تونس سورية والأردن.

وفيما يلي بعض الجداول التي توضح موارد المياه بالأقطار العربية:

جدول رقم (1-2-1)

نصيب أقاليم الوطن العربي من الأمطار السنوية

النسبة المئوية	كمية الأمطار مليار م ³ /السنة	الإقليم
9,2	212	شبه الجزيرة العربية
7,8	178	المشرق العربي
25,7	588	المغرب العربي
57,3	1,304	الإقليم الأوسط
100	2,282	الإجمالي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1997.

جدول رقم (2-2-1)

نسبة المياه السطحية الدولية في الأقطار العربية

المجموع مليار م ³	تصريف خارج الحدود مليار م ³	تصريف داخلي مليار م ³	الإقليم
161	75	86	الإقليم الأوسط (مصر - السودان - الصومال - جيبوتي)
126	81×	45	المشرق العربي (سوريا - العراق - الأردن - لبنان - فلسطين)
56	5	51	المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب - ليبيا - موريتانيا)
9	-	9×	شبه الجزيرة العربية (السعودية - الكويت - الإمارات - قطر - البحرين - اليمن - عمان)
352	161	191	الإجمالي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1997.

× يعتمد الوارد على تقسيم إيراد نهري دجلة والفرات بتوقيع اتفاقية بين تركيا، سوريا، العراق.

1 المرجع السابق.

×× معظم تصريف شبه الجزيرة العربية من الأودية الموسمية.

تشير غالبية الدراسات¹ إلى أن الوطن العربي يملك مخزوناً ضخماً من الموارد المائية غير المتجددة يعتبر احتياطاً استراتيجياً ويستثمر منه حالياً حوالي 5%. وتقدر كمية المياه المعالجة والمحلاة بنحو 10.9 مليار م³ سنوياً منها 4.5 مليار م³ مياه محلاة و6.4 مليار م³ مياه صرف صحي وزراعي وصناعي. وطبقاً للمؤشر الذي يقضى إلى أن أي بلد يقل فيه متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنوياً عن 1000 متراً مكعباً يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية، وعليه فإن 13 بلداً عربياً تقع ضمن فئة البلدان ذات الندرة المائية².

وهذه الندرة في المياه تتفاقم باستمرار بسبب زيادة معدلات النمو السكاني العالي. ويوضح تقرير البنك الدولي لسنة 1993 أن متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد في الوطن العربي سيصل إلى ما دون 667 متراً مكعباً في سنة 2025 بعدما كان 3430 متراً مكعباً في سنة 1960، أي بانخفاض بنسبة 80%.

أما معدل موارد المياه المتجددة سنوياً في المنطقة العربية فيبلغ حوالي 350 مليار م³، وتغطي نسبة 35% منها عن طريق تدفقات الأنهار القادمة من خارج المنطقة، إذ يأتي عن طريق نهر النيل 56 مليار م³/السنة، وعن طريق نهر الفرات 25 مليار م³/السنة، وعن طريق نهر دجلة وفروعه 38 مليار متر مكعب. وتحصل الزراعة المروية على نصيب كبير من موارد المياه في العالم العربي، حيث تستحوذ في المتوسط على 88%، مقابل 6.9% للاستخدام المنزلي، و5.1% للقطاع الصناعي. وقد حدد معهد الموارد العالمية منطقة الشرق الأوسط بالمنطقة التي بلغ فيها عجز المياه درجة الأزمة، وأصبحت قضية سياسية بارزة، خاصة على امتداد أحواض الأنهار الدولية.

2- المساعي المشتركة لمشاركة المورد الأزرق

سبق الإشارة إلى أن العديد من مصادر المياه التي تعتمد عليها الدول العربية ليست في الأصل منابع خالصة لها، فهي تأتي معظمها من أراضي غير عربية. ووفق دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية يتضح أن المياه السطحية العربية المتاحة تُقدر بحوالي³

¹ المرجع السابق.

² يمكن مراجعة الدراسة المشار إليها لأنها تناولت وضع المياه في الدول العربية بشيء من التفصيل و التوضيح.

³ المرجع السابق.

205 مليار م³ سنوياً وفي المتوسط العام تأتي 70% من خارج الدول العربية حيث يشوب وضعها الكثير من المحاذير أهمها عدم التوصل إلى اتفاقيات مع دول المنبع لتحديد التوزيع المنصف والمعقول لهذه الموارد وفق اللوائح والقوانين الدولية. هذا ويعتبر مقترح الأمم المتحدة لقانون اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية للإغراض غير الملاحية (21/مايو/1997) منصفاً، ومن مميزاته وجوب تبادل المعلومات والبيانات المائية المتشاطئة وضرورة الإخطار المسبق من دول المنبع عن عزمها لتنفيذ منشآت مائية تسبب أضراراً لدول أخرى متشاطئة، وأهمها أن لكل الدول المتشاطئة حقوق أصيلة في هذه المياه الدولية المشتركة. من السمات الرئيسية للمياه العربية السطحية أنها موزعة وبنسبة 37% في إقليم المشرق العربي، 4.8% في شبه الجزيرة العربية، 38.5% في الإقليم الأوسط، وحوالي 19.7% في المغرب العربي.

سيحاول هذا الجزء من الورقة مناقشة المحاور التالية:

1-2 المعاهدات والاتفاقيات وأهميتها في مشاركة المياه.

2-2 إدارة الأحواض المشتركة من قبل منظمات إقليمية ودولية.

1-2 المعاهدات والاتفاقيات وأهميتها في مشاركة المياه

العهد(المعاهدات) والمواثيق والاتفاقيات هي التي تحكم ما يقوم من علاقات بين الدول فيما بينها، فهي تحدد الحقوق والالتزامات لكل طرف من الأطراف سواء ثنائية أو إقليمية أو دولية.

أوضحت المادة الثامنة والثلاثون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المصادر الأصلية للقانون الدولي العام، فاعتبرت المعاهدات أو تلك المصادر باعتبارها اتفاقيات دولية تُقرر قواعد تعترف بها الدول المتنازعة صراحة. وقد ألحقت لائحة محكمة العدل الدولية بميثاق الأمم المتحدة، والتزمت بها جميع الدول الموقعة على الميثاق¹.

يرجع تاريخ المعاهدات الدولية بشأن المياه إلى عام 2500 قبل الميلاد²، حينما قامت الدولتان المدينتان السومريتان **لاكاش** و**أوما** بصياغة اتفاق أنهى نزاعاً بشأن المياه

1 د.محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، 2005، ص102.

2عياض بلا حدود، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:

<http://www.un.org/arabic/waterforlifedecade/waterborders.html>

على طول نهر دجلة - وهو ما يشار إليه كثيرا بأنه أول معاهدة على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين، نشأ الكثير من معاهدات المياه. ووفقا لما أوردته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، منذ عام 805 بعد الميلاد تمت صياغة أكثر من 3600 معاهدة متعلقة بالموارد المائية الدولية. وتعنى غالبية هذه المعاهدات بالملاحة وترسيم الحدود. وتحول مجال تركيز المفاوضات ووضع المعاهدات في القرن الماضي عن الملاحة إلى استخدام الموارد المائية وتنميتها وحمايتها وصونها.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 (سبق الإشارة إلى أهم مميزاتها) هي أحد الصكوك الدولية التي تركز تحديدا على مسألة الموارد المائية المشتركة. وأرست الاتفاقية مبدئين رئيسيين لتوجيه الدول بشأن الموارد المائية المشتركة، هما: "الانتفاع المنصف والمعقول"، و"الالتزام بعدم التسبب بضرر ذي شأن" للدول المجاورة. ومع ذلك يتعين على البلدان أنفسها أن تحدد بدقة ما تعنيه هذه العبارات في مستجمعات المياه التابعة لها. ولم يصدق سوى 12 بلدا على الاتفاقية، علما بأنها تحتاج إلى 35 تصديقا لتدخل حيز النفاذ¹.

تُعدّ الاتفاقيات التي يتم توقيعها لاستخدام المياه، أحد المصادر التي تؤخذ في الاعتبار عند صياغة القوانين المائية في كل الدول. ومن المتوقع أن تكون القوانين المائية في دولة معينة منسجمة مع نصوص اتفاقيات أو معاهدات موقعة مع دولة أخرى متشاطئة على المورد المائي.

تضع الاتفاقيات الإقليمية المعايير وتسهل توزيع الأدوار، من أجل تدبير عقلائي أفضل للموارد المائية، وتعتمد في أساسها على الانتفاع والمشاركة المنصفة والمعقولة، في استخدام المجرى المائي الدولي، وذلك للانتفاع به بصورة مثلى، والالتزام بالنقيد بالعوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول، وكذلك الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن، كما ترسخ وتدعم ثقافة التشاور لإزالة الضرر أو تخفيفه والقيام بمناقشة مسألة التعويض الملائم والالتزام أيضاً بالتعاون على أساس توازن مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة، من خلال إحداث آليات أو لجان مشتركة لتيسير التعاون، في

¹المرجع السابق.

ضوء الخبرة المكتسبة للآليات واللجان المشتركة المعروفة دولياً. وهنا تبرز أهمية القوانين التي تساعد على صياغة الاتفاقيات حول الموارد المائية المشتركة، لخدمة جميع الدول المتشاطئة.

والجدير بالذكر أن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية ليست لها الصبغة الإلزامية المطلقة، إلا أنها تعدّ أحد المؤشرات التي قد تعين المشرع على إعداد قوانين للاستعمال الأمثل، لضمان استدامة عطائها ورفع فوائدها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2-2 إدارة الأحواض المشتركة من قبل منظمات إقليمية ودولية

تأتي أهمية إدارة الأحواض المشتركة من قبل منظمات إقليمية ودولية في مقدمة اهتمامات القائمين على حل قضايا المياه المشتركة بين أكثر من دولة وبالأخص تلك التي تتبع من دولة معينة لتتدفق عابرة الحدود الجغرافية متداخلة في حدود دول أخرى مجاورة لهذه الدولة.

إن إدارة هذه الأحواض بشكل إقليمي أو دولي سيسمح لكافة الأطراف المتشاركة من تحقيق التوازن بين مصلحتها في المياه وبين التنازل على بعض مطالبها، وذلك لتحقيق رضاً لكافة الأطراف على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وللفادة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل للمجرى المائي، وكذلك لبناء علاقات تعاون وحسن جوار متآزر وقوية تمنع نشوب نزاعات أو حروب وتحافظ على استقرار الأمن لكافة البلدان المتشاركة في المورد الأزرق.

تُعد تجربة القارة الأفريقية التي أشارت إليها دراسة الادارة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائي في أفريقيا من التجارب الرائدة في مجال إدارة مثل هذا النوع من الأحواض وذلك بسبب كثرة الأحواض المشتركة المتواجدة بها، والجدول رقم (2-2) يوضح أحواض الأنهر الدولية التي تتعدى فيها كميات المياه المتدفقة مساحة 30000 كم².

وفي هذا الإطار تم تشكيل مجموعة منظمات رئيسة تُعنى بإدارة هذه الأحواض والجدول رقم (2-2) يوضح ذلك².

1 الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائي في أفريقيا، مرجع سابق.

2 المرجع السابق.

جدول رقم (1-2-2)

الرقم	اسم مستجمع المياه	مساحة الحوض x 1000 كلم ²	البلدان التي تتقاسم الحوض
1	كونغو	3690	أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية، رواندا، تنزانيا، زامبيا
2	النيل	2850	بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، السودان، تنزانيا، أوغندا
3	نجر-بينويه	2230	بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، كوت ديفوار، غينيا، مالي
4	بحيرة تشاد	1900	الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان
5	زامبيز	1290	أنغولا، بوتسوانا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، تنزانيا
6	أورانج سينو	800	ليسوتو، ناميبيا، جنوب أفريقيا، بوتسوانا
7	بحيرة توركانا	500	إثيوبيا، كينيا، السودان، أوغندا
8	جوبا-شيبيلي	450	إثيوبيا، كينيا، الصومال
9	ليمبويو	400	بوتسوانا، موزامبيق، جنوب أفريقيا، زيمبابوي
10	فولتا	390	بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غانا، مالي، توغو
11	السنغال	340	غينيا، مالي، موريتانيا، السنغال
12	أوكافغو	320	أنغولا، بوتسوانا، ناميبيا، زيمبابوي

13	أوغويه	220	الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية، غينيا الاستوائية
14	روفوما	150	ملاوي، موزامبيق، تنزانيا
15	أواش	120	جيبوتي، إثيوبيا
16	كونتينيه	110	أنغولا، ناميبيا
17	سافيه	103	موزامبيق، زيمبابوي
18	غامبيا	78	غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، السنغال
19	ساسندرا	78	كوت ديفوار، غينيا

20	كومويه	77	بوركنيا فاصو، كوت ديفوار
21	براكا	60	اريتريا، السودان
22	كروس	48	الكاميرون، نيجيريا
23	ويمي	48	بنان، نيجيريا، توغو
24	كوماتي	46	موزامبيق، جنوب أفريقيا، سوازيلندا
25	بانغاني	35	كينيا، تنزانيا
26	ماپوتو	34	موزامبيق، جنوب أفريقيا، سوازيلندا
27	كفالي	32	كوت ديفوار، غينيا، ليبيريا
28	غاش	32	اريتريا، السودان

جدول رقم (2-2)

جدول المنظمات الرئيسية المعنية بأحواض الأنهار في أفريقيا

الرقم	إسم مستجمع المياه	اسم المنظمة	تاريخ الإنشاء
1	غامبيا	منظمة تنمية حوض نهر غامبيا	1967
2	كاغيرا	المنظمة المعنية بحوض كاغيرا	1977
3	بحيرة تشاد	هيئة حوض بحيرة تشاد	1954
4	مانو	اتحاد نهر مانو	1973
5	النيجر	هيئة حوض نهر النيجر	1963
6	النيل	الهيئة الفنية لنهر النيل	1993
7	السنغال	منظمة تنمية حوض نهر السنغال	1972
8	زامبيز	الهيئة المعنية بنهر زامبيز	-

(في فبراير/شباط 1999، أصبحت الهيئة الفنية لنهر النيل تعرف باسم المبادرة الخاصة بحوض النيل)

وأشارت الدراسة كذلك إلى أن منظمة تنمية حوض نهر السنغال تُشكل حالة فريدة في أفريقيا حيث أنشأت ثلاثة بلدان محاذية بنى أساسية مشتركة للإدارة التشاورية للموارد المائية لحوض نهر السنغال. وتحدد ثلاث اتفاقيات الإطار المؤسسي والقانوني للتعاون بين الدول الثلاث الأعضاء في المنظمة المذكورة: اتفاقية 1972/3/11 التي أنشئت بموجبها منظمة تنمية حوض نهر السنغال والتي حددت وضع النهر؛ اتفاقية 1978/12/21 المتعلقة بوضع المشروعات المشتركة؛ واتفاقية 1982/05/12 المتعلقة بطرق تمويل المشروعات المشتركة. وفي عام 2002، أصدرت المنظمة ميثاقاً خاصاً بمياه نهر السنغال والذي قضى من بين أمور أخرى بأن يتم أي توزيع للمياه على مختلف الاستخدامات بالنظر إلى الموارد المتوافرة ومع مراعاة العنصرين التاليين: (1) التعاون الإقليمي و(2) الإدارة المتكاملة للمياه.

كما يتبين من خلال مجموعة من الدراسات والأبحاث أن وضع المياه الجوفية في دول العالم العربي وضعاً يسوده النقاها والتعاون بين هذه الدول حيث لا توجد نزاعات أو خلافات واضحة حولها، رغم تزايد استخدامات العديد منها. وتشترك مصر والسودان وليبيا في حوض الحجر الرملي النوبي، وأيضاً حوض الحمى المشترك بين أربع دول سوريا والأردن والسعودية والعراق، وحوض المنطقة الشرقية للجزيرة العربية بين سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة واليمن والعراق والأردن وسوريا والسعودية والبحرين وقطر. كما تشترك في أحواض شرق المتوسط كل من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين. وهناك طبقة المركب النهائي بين الجزائر وتونس، وحوض تلودلي بين موريتانيا ومالي، وحوض الجزيرة العليا بين سوريا وتركيا، وحوض تندوف بين المغرب وموريتانيا. إلا أنه يجب على هذه الدول أن تعي حجم المخاطر التي قد تنتج في السنين المقبلة، عن الاستغلال المفرط للمياه العذبة ونضوب مصادرها وتلوثها، وتقادم شبكات توزيع المياه التي تتسبب في ضياع كميات كبيرة من المياه، وارتفاع الطلب عليها.

وبالرغم من التحركات الدولية، بشأن السماح بنقل المياه من أحواض الأنهار إلى دول أخرى، إلا أن القواعد والأعراف والاتفاقيات الدولية مازالت تحظر ذلك، وتفصل بين أحواض الأنهار والأحواض السطحية، أو الهيدرولوجية.

ولمواجهة الأوضاع غير المستقرة للموارد المائية المشتركة في دول العالم العربي فإنه يتطلب بذل مجهودات كبيرة، حتى لا نتفاقم لدرجة يصعب تداركها. وإن أول السبل لدرة النزاعات هو التوصل إلى حلول، تتمثل في إبرام اتفاقات مشتركة ووضع سياسات موحدة للاستعمال المشترك، واحترام هذه الاتفاقيات، وتنمية هذه الموارد والحفاظ عليها، بما يضمن تزويد المواطنين بالمياه، كما يتعين على الدول المتشاطئة، التشاور مع بعضها، وإذا دعت الضرورة لذلك تكوين لجان مشتركة لفض الخلافات، أو النزاعات التي قد تحدث حول استخدام المياه بما يضمن الفائدة المشتركة للجميع.

3- التجارب الإقليمية والدولية للمشاركة في المورد الأزرق

أدركت العديد من الدول أهمية المشاركة فيما بينها لهذا المورد بشكل يُحقق الرضا لكافة الأطراف ومنعاً لأي صراعات ومشاكل في المستقبل.

مع تحديات العصر والأزمات التي نشأت ولازالت من ميلاد النظام العالمي الجديد أصبح لزاماً على الدول أن تبحث عن استراتيجيات تعتمد على التعاون والمشاركة والتكافل لتدعم مسيرتها للتنمية وتواكب حركة التطور، وتبتعد قدر المستطاع عن ما يولد الأزمات والصراع حتى تحتفظ بقواها وتسيرها لخدمة مصالح مجتمعاتها.

اعتمدت العديد من الدول التي تشترك فيما بينها بتدفق المياه (دول المنبع والمصب - الدول المتشاطئة) على إنشاء اتفاقيات سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو دولية لحماية حقوق كل طرف في الاستفادة من هذا المورد.

سيناقش هذا الجزء من الورقة تجارب بعض الدول العربية في الاستفادة من المياه وكذلك بعض آليات فض النزاعات القائمة بينها على هذا المورد.

1-3 تجربة حوض النيل¹

بالرجوع إلى الجدول رقم 1-2-2 نلاحظ أن مساحة حوض النيل ثاني المساحات مرتبة في الحجم بعد مساحة حوض الكونغو، والشكل رقم 1-3 يوضح الدول التي تشترك في الحوض.

¹محمد جمال عرفه، هل تبدأ حروب المياه في حوض النيل؟، لمزيد من التفصيل أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:

<http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2004/02/article15.shtml>



الشكل رقم (1-3-1)

دول حوض النيل

1-1-3 لمحة تاريخية

أبرمت الحكومة البريطانية كونها الحكومة الاستعمارية في عام 1929 اتفاقاً نيابة عن دول حوض النيل (أوغندا وتنزانيا وكينيا) مع الحكومة المصرية يتضمن إقرار حصة مصر المكتسبة من مياه النيل، كما يتضمن أحقية مصر في الاعتراض في حال إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده. ألحقت هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى مصرية سودانية عام 1959 تعطي لمصر حق استغلال 55 مليار متر مكعب من مياه النهر من أصل 83 مليار متر مكعب تصل إلى السودان ليتبقى للخرطوم 18 مليار متر مكعب من مياه النيل.

عملت مصر على تدعيم أوامر التعاون مع دول حوض النيل فقد قادت الدعوة إلى¹ إنشاء منظمة للتعاون الإقليمي بين دول حوض النيل "منظمة الأندوجو" التي أنشئت عام 1983.

ورغم أن "منظمة الأندوجو" لم تحقق أهدافها فإن مصر بمعاونة بعض دول الحوض قامت في ديسمبر 1992 بتوقيع وثيقة مشروع "التيكونيل" الذي يستهدف مساعدة دول

¹أشرف علام، مصر تحذر كينيا من حرب مياه؟، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-12/14/article14.shtml>

الاتفاقية في إدارة مواردها الاقتصادية والحفاظ على مياه النيل، وتم إنشاء مجلس وزاري من وزراء الأشغال والموارد المائية من دول حوض النيل يجتمع سنوياً.

2-1-3 النزاع بين دول الحوض

بعد استقلال دول منابع النيل (خاصة تنزانيا وكينيا وإثيوبيا) طالبوا بتعديل الاتفاقية وذلك بدعوى أن حكوماتهم الوطنية لم تبرم هذه الاتفاقية وأن حاجتهم للمياه تتزايد. تصاعد الوضع عندما أخذت دول الحوض موقفاً برفض الاتفاقيات التي أبرمت أثناء الاحتلال في حين أن الحكومة المصرية حاولت ولازالت تحاول أن لا يتصاعد الموقف إلى مستوى الأزمة والدخول في حرب حول مياه النيل.

كان رد فعل كينيا حول الاتفاقية عنيفاً عندما أعلنت في 11-12-2003 نيتها الانسحاب من معاهدة حوض النيل الموقع عليها في 1929، وأشارت إلى أن بحيرة فيكتوريا هي أكبر مصدر للمياه العذبة في العالم، إلا أن كينيا لا تستطيع أن تستخدمها حتى لأغراض الزراعة بسبب بنود معاهدة حوض النيل، ويُلقى اللوم على المعاهدة في أن 67% من الأراضي الزراعية الكينية غير قابلة للزراعة، على الرغم من أن الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الكيني؛ حيث تساهم فيه بنسبة 80%.

3-1-3 آليات لفض النزاع

كان رد مصر على احتجاج دول الحوض حول الاتفاقية بإعلانها بأن ما سبق من اتفاقيات (أنشاء الاستعمار) يظل سارياً طبقاً لمبدأ التوارث الدولي (وهذا ما أقرته أيضاً منظمة الوحدة الأفريقية) إلى أن تحل اتفاقية تفاوضية جديدة محل الاتفاقيات القديمة وتكون هذه الاتفاقية برضا جميع الأطراف المعنية.

كما سعت مصر لإنشاء آلية لفض المنازعات بين دول الحوض ودعم الرؤية الشاملة ومشروعات الأحواض الفرعية للنيل، كما دعت إلى استكمال أعمال لجنة التفاوض التي بدأت اجتماعاتها في يناير 2004 بأديس أبابا والتي كانت دول الحوض قد اتفقت في أعقاب اجتماعها الوزاري في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا سبتمبر 2003 على "آلية جديدة لحل نزاعات دول حوض النيل" والاتفاق على حل أي نزاع مائي بين دول

الحوض بالطرق الودية دون اللجوء إلى استعمال القوة، بحيث تساهم الصناديق الدولية والدول المانحة والغنية في تمويل هذه المشروعات لصالح شعوب دول الحوض.

كما اتفقوا على ضرورة عقد اجتماعات وطنية بكل دولة من دول الحوض للتعريف بأهمية مبادرة آلية "نهر النيل الجديدة"، وذلك لدرء أي محاولات للوقیعة بین شعوب وحكومات دول الحوض، وقرروا البدء في تنفيذ أول المشروعات المشتركة طبقاً للآلية الجديدة في بداية شهر أكتوبر المقبل، والتمولة من الجهات الدولية المانحة بمبلغ 25 مليون دولار بهدف اقتسام مياه النيل.

2-3 حوض نهر الأردن

1-2-3 نهر الأردن والهيمنة الإسرائيلية¹

يُعتبر نهر الأردن أهم مصدر مائي سطحي في منطقة دول الحوض. ويمر النهر عبر خمس دول هي: الأردن، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، وإسرائيل. ويعتبر حوض نهر الأردن حوضاً مائياً مشتركاً، ويتراوح معدل مجموع التصريف السنوي الطبيعي للنهر دون تدخل الإنسان ما بين 1200-1600 مليون متر مكعب عند مصبه في البحر الميت، وتبلغ المساحة الكلية لحوض الأردن -وفق مصادر عدة- حوالي 18577 كم². وتشكل مساحة حوض نهر الأردن الأعلى 15% من المساحة الكلية لحوض النهر، ويسهم في 44% من مجموع التصريف الكلي للنهر، في حين تبلغ مساحة حوض نهر الأردن الأسفل حوالي 45%، ويسهم بما يقارب 24% من تصريف النهر.

ويقدر الاستخدام الإسرائيلي الحالي للنهر بأكثر من 55%، في الوقت الذي حرم فيه الفلسطينيون من حق استخدام مياه النهر منذ عام 1967. وتنتقل إسرائيل كما سبق ذكره أكثر من 450 مليون متر مكعب عبر الناقل القطري، ويقدر الاستهلاك الإسرائيلي بأكثر من 700 مليون متر مكعب من مياه الحوض.

قدمت عدة مشاريع لاستغلال نهر الأردن كان من أهمها خطة جونستون Johnston التي عملت على "تحصيل" مياه النهر بين الأطراف المختلفة. وتضمنت الخطة اقتراح

1. د. شداد أحمد العتيلي، المياه الفلسطينية أزمة في الواقع وإشكال في التفاوض، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres>

إنشاء قناة الغور الغربية التي كان من المفترض أن تزود الضفة الغربية بما يقارب 220 مليون متر مكعب، إلا أن الأوضاع الجيوسياسية في ذلك الوقت أدت إلى فشل هذه الخطة. ويوجد إلى جانب حوض نهر الأردن عدد من الأودية الغربية تبدأ من داخل الضفة الغربية وتصب في البحر المتوسط، ويقدر تدفقها السنوي بحوالي 72 مليون متر مكعب يستغل الإسرائيليون منها حوالي 45 مليون متر مكعب وينساب المتبقي إلى البحر، في حين أن الأودية الشرقية التي تصب في نهر الأردن تقدر بحوالي 30 مليون متر مكعب في السنة، وتلك التي تصب في البحر الميت تقدر طاقتها بـ 17 مليون متر مكعب.

2-2-3 آليات فض النزاع

من خلال الضغوط الدولية التزمت إسرائيل بإبرام معاهدات واتفاقيات مع بعض دول الحوض (ولو أنها لم تفعل بشكل جيد حتى الآن) وكان أهمها معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والتي نصت المادة السادسة فيها¹ "بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشكلات المياه القائمة بين الطرفين، يتفق الطرفان على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها وحسب الكميات والنوعية المتفق عليها" إلا أن الاتفاق العادل حول مياه حوض نهر الأردن لم يتحقق حتى وقتنا الراهن لكافة دول الحوض.

3-3 نهر الفرات²

بدأت المشكلة حول مياه النهر بين تركيا (دولة المنبع) وكل من العراق وسوريا (دول متشاطئة) في عشرينات القرن الماضي ولازالت المباحثات مستمرة بين دولة المنبع والدول المتشاطئة لبلورة رؤية مشتركة لاستغلال مياه الأنهار بصيغة لا تضر بمصالح جميع الدول وقد كانت هناك لجنة ثلاثية للمفاوضات لأجل إيجاد أرضية لإقامة معاهدة للتقاسم إلا أن تركيا ترفض إبرام أي اتفاقية لتقاسم المياه متجاهلة القانون الدولي الذي ينص على اعتبار النهر دوليا إذا كان حوضه يمر بأقاليم دول مختلفة وفي هذه الحالة فإن كل دولة تباشر

1 معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية... أهم البنود ، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres>

2مرئضى جمعة، مشروع (GAP) و آثاره السلبية على الأمن المائي لسوريا والعراق، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:

<http://www.almyah.com>

سيادتها على ما يمر في أقاليمها من النهر مع ضرورة مراعاة مصالح الدول الأخرى التي يمر بها النهر فيما يتعلق بالانتفاع المشترك للمياه لأغراض الزراعة والصناعة، ومن ثم لا يجوز لأي دولة أن تقوم بأي مشروع على حوض النهر يؤدي إلى الإضرار أو المساس بحقوق الدول الأخرى وهو أحد المبادئ التي أقرتها محكمة العدل الدولية في لاهاي عام 1974 لحل النزاعات الدولية على المياه حيث أكد النص القانوني على (منع أي أعمال تؤدي إلى حصول أضرار بيئية في الدول المتشاطئة) وتتججج تركيا بعدم إقامة اتفاقية لتقاسم المياه من خلال تقديم تفسيرات خاصة للقانون الدولي حول اقتسام مياه الأنهار مع الدول التي تتشاطئ معها حيث ترفض تركيا إدخال حوضي دجلة والفرات ضمن مفهوم الأنهار الدولية بل تعتبرها أنهار عابرة للحدود وهو مفهوم غريب إذ لا يوجد شيء في القانون الدولي اسمه أنهار عابرة للحدود وبموجب هذا المفهوم فقد اعتبرت تركيا أن نهر دجلة والفرات مياه مملوكة للدولة التركية لها كل الحق في التصرف فيها منكرة بذلك الحق التاريخي المكتسب منذ آلاف السنين لكل من العراق وسوريا وعليه فقد بدأت تركيا بتخطيط وتنفيذ العديد من المشاريع المائية على هذه الأنهار متجاهلة حقوق دول الجوار.

4- مستقبل المياه في ظل العلاقات الإقليمية والدولية (الخلاصة)

1- كي تستطيع الدول اجتياز أزمة المياه والتحول من حالة النزاع إلى حالة المشاركة وذلك لأجل ادخار قواها لمسيرة التطور والتنمية، عليها أن تعتمد مجموعة من الآليات ضمن شبكة علاقات في إطار ثنائي وإقليمي ودولي تُسهم في الوقاية من دخولها بأزمات حول قضايا المياه مستقبلاً وتحقق لها المصالح المشتركة على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن هذه الآليات:

2- إرساء إطار قانوني منطقي وآليات لحل النزاعات وحماية المياه من التلوث ومن الاستغلال المفرط.

3- إرساء أطر محددة للتعاون لتيسير تنسيق السياسات والتشريعات الخاصة بالموارد المائية. وبالنسبة إلى أحواض الأنهر المشتركة، يتعين على البلدان المحاذية تفعيل المنظمات القائمة وإنشاء منظمات إن لم تكن موجودة بعد، من أجل تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك إدارة الكوارث الطبيعية.

4- ضرورة إيجاد مؤسسات (سواء منظمات كما سبق الإشارة أو غيرها من أشكال التنظيمات) تدعم فعالية عملية المشاركة طويلة الأجل وكذلك وجود دعم جيد التمويل من طرف ثالث يحظى بثقة جميع الأطراف. وذلك لأن عملية المناقشة في بنود الاتفاقيات المشتركة تأخذ زمناً طويلاً - فقد استغرق إبرام اتفاق نهر السند 10 سنوات؛ واستغرق اتفاق نهر الغانج 30 سنة؛ واستغرق اتفاق نهر الأردن 40 سنة - نظرا للحاجة إلى بناء الثقة وإحساس بالملكية إزاء العملية لدى البلدان المعنية. وبما أن العملية كثيرا ما تكون مطولة، يكتسي الدعم المالي أهمية حاسمة. ورغم أهمية هذه المسألة، لا يسهم المانحون إلا بنسبة ضئيلة من مجموع العون المقدم للإدارة المشتركة للأحواض المائية.

5- مراعاة توزيع مياه المجاري المائية الدولية المشتركة وفق مبدأ التخصيص العادل والمعقول.

6- العمل على دعم وتأكيد اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 وهي أحد الصكوك الدولية التي تركز تحديدا على مسألة الموارد المائية المشتركة (كما سبق الإشارة) والتي تحتاج إلى 35 تصديقا لتدخل حيز النفاذ.

7- استقراء ودراسة عميقة للمطامع والنوايا غير السليمة للاستحواذ على مياه الوطن العربي وبناء آليات تتأ عن النزاع وتتفادى الوقوع في أزمات من خلال اعتماد رؤية تستند على الشرعية الدولية في الحفاظ على حقوق الدول العربية في المياه المشتركة لمنابع غير عربية

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1- محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، 2005.

ثانياً: الدوريات

- 2- سالم اللوزي، دراسة ترشيد استخدام المياه الجوفية في الزراعة العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 3- الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائي في أفريقيا، المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لأفريقيا، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 1-3/2004م.

ثالثاً: مواقع على الشبكة العالمية

- 4- أشرف علام، مصر تحذر كينيا من حرب مياه؟، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:
<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003/12/14/article14.shtml>
- 5- حسن يوسف غانم، المياه بين الهدر والترشيد، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:
<http://www.almyah.com>
- 6- شداد أحمد العتيلى، المياه الفلسطينية أزمة في الواقع وإشكال في التفاوض ، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres>
- 7- محمد جمال عرفه، هل تبدأ حروب المياه في حوض النيل؟، لمزيد من التفصيل أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:
<http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2004/02/article15.shtml>
- 8- مرتضى جمعة، مشروع (GAP) وأثاره السلبية على الأمن المائي لسوريا والعراق أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:
<http://www.almyah.com>
- 9- 1500 متر مكعب نصيب الفرد سنوياً من المياه في الدول العربية، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:
<http://www.almyah.com>
- 10- مياه بلا حدود، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:
<http://www.un.org/arabic/waterforlifedecade/waterborders.html>
- 11- معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية... أهم البنود ، أنظر في ذلك الموقع على الشبكة العالمية:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres>